### مشكل القرآن عند البيضاوي في تفسيره أنوار التنزيل من الجزء السابع والعشرين

### "The Lights of Tanzeel & the Secrets of Interpretation' of the twenty -seventh

# د. أحمد بن عبد الله بن أحمد الحصيني\*

\*أستاذ مشارك بقسم القرآن وعلومه كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد بأبها

#### الملخص

ملخص البحث: يتناول هذا البحث دراسة مشكل القرآن عند البيضاوي -رحمه الله- في تفسيره: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، من الجزء السابع والعشرين ، تطرقت فيه إلى التعريف بالبيضاوي- رحمه الله- وبتفسيره، ثم عربجت على بيان مفهوم مشكل القرآن، وأهمية دراسته، وبعد ذلك تناولت بالدراسة المواضع التي احتوت على المشكل الموهم للتعارض، وقارنت ذلك بأقوال المفسرين وأصحاب كتب مشكل القرآن؛ للتعرف على مدى موافقة البيضاوي-رحمه الله- أو مخالفته لهم، واتبعت في ذلك: المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، التحليلي.

وتوصلت إلى نتائج من أهمها: عناية البيضاويّ-رحمه الله- بمشكل القرآن، واجتهاده في كشفه والإجابة عنه، وأنَّ كلَّ موضع من مواضع الإشكال عنده هو عند غيره كذلك، كما ظهر لي: موافقة قوله للقول الراجح في موضع واحد، ومخالفته له في المواضع الثلاثة الأخرى.

ومن توصيات البحث: تخصيص رسالة علمية تُعنَى بدراسة مشكل القرآن عند البيضاويُّ-رحمه الله- ؛ للوقوف على المزيد من النُكت والفوائد، غير ما توصّل إليه هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: مشكل القرآن، البيضاوي، التفسير، أنوار التنزيل، أسرار التأويل.

#### **Abstract**

This research deals with the study of the problem of the Qur'an with the Al-Baydawi in his interpretation, namly, "The Lights of Tanzeel & the Secrets of Interpretation' the twenty-seventh part of as a model in which I studied the definition of the Al-Baydawi and his interpretation then I explained the concept of the problem of the Qur'an and the importance of its study and then I dealt with the study of

positions that contain the problematic problem of opposition and compared this to the sayings of the commentators and the owners of books of the problem of the Qur'an; To learn about the approval of the Al-Baidawi or his violation of that. The researcher have adopted the inductive deductive analytical approach.

Several results have been reached, the most important of which

are: Al-Baydawi's attention to the problem of the Qur'an his diligence in revealing it and answering it and that every place of the problem according to him is also the same for others as it appeared to me. His statement agreeing with the more correct opinion in one place and contradicting it in the other three places.

Among the recommendations of the research: the allocation of a scientific thesis of the study of the problem of the Qur'an in Al-Baidawi; to determine more jokes and benefits other than what this research has reached.

**Key Words:** problem of the Qur'an , Al-Baydawi , interpretation, "The Lights of Tanzeel & the Secrets of Interpretation'

#### المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً، معجزاً للإنس والجنّ ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، نحمده على تفضلُه علينا بكتابه فضلاً كبيراً، ومن يُؤتَ الحكمة فقد أوتى خيراً كثيراً، ونصلي ونسلم على المبعوث بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، صلاةً دائمة تتَّصل ولا تنقطع، بُكرةً وأصيلا(1).

أما بعد:

فإنَّ الله ﷺ قد أحكم كتابه؛ فكان كتاباً عزيزاً منيعاً؛ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيلٌ من حكيم حميد، إلا أنَّ الإنسان لِما جُبلَ عليه من الضَّعف والقصور؛ قد تعرض له في القرآن إشكالات تُوهِم بين آياته التَّعارض، أو بينها وبين غيرها التناقض؛ ومن هنا فقد حرص الأئمة المفسرون على إزالة تلك الإشكالات، وانبرى المجتهدون فصنَّفوا في ذلك كتب المشكلات.

ومن هذا المنطلق فقد جاء هذا البحث ليلقي الضّوء على واحدٍ من أهمّ أعمال المفسرين المسطرة في هذا الباب، وقد وسمّته ب: "مشكل القرآن عند البيضاوي في تفسيره أنوار التنزيل ((من الجزء السابع والعشرين)) ".

### ■ أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يلي:

- 2. عدم تناول الباحثين لهذا الموضوع المهمّ بالجمع والدراسة فيما يختص بتفسير البيضاويّ-رحمه الله-

<sup>(1)</sup> ينظر: أسرار التكرار في القرآن, الكرماني (ص: 63).

د. أحمد بن عبد الله بن أحمد الحصيني

3. القيمة العلمية لتفسير: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل".

#### ■ مشكلة البحث:

ترتبط بهذا البحث وموضوعه أسئلةٌ تتضمَّن في طياتِها ما يبرز مشكلته، وهي كالتالي:

- 1. هل وافق المفسرون البيضاويّ-رحمه الله- فيما أورده من مشكل القرآن؟
- 2. بأيِّ صورة ورد مشكل القرآن في تفسير البيضاويّ -رحمه الله- أبالمنطوق أم بالمفهوم؟
- 3. ما هي درجة إجابات البيضاويّ-رحمه الله- على الإشكالات من حيث القبول والردّ؟

### ■ أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1. بيان موقف المفسرين من مشكل القرآن الوارد في تفسير البيضاويّ-رحمه الله-.
  - 2. بيان صورة ورود المشكل في تفسير البيضاويّ-رحمه الله-.
- إظهار القيمة العلمية للإجابات التي أوردها البيضاويّ-رحمه الله- عن الإشكالات.

#### ■ حدود البحث:

تتمثل حدود البحث فيما ورد من مشكل القرآن في تفسير البيضاويّ-رحمه الله-، من الجزء السابع والعشرين، وهي (4) مواضع.

#### ■ الدراسات السابقة:

بعد البحث والتنقيب فيما كتب حول تفسير البيضاويّ-رحمه الله- ، لم أقف على من أفرد مشكل القرآن الوارد فيه بالبحث والدراسة، ولكن وقفت على ما له صلة، وذلك كالتالى:

1. البيضاويّ ومنهجه في التفسير، للباحث: يوسف أحمد علي؛ رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى.

وقد تطرَّق الباحث في رسالته لمشكل القرآن، لكنَّه لم يشترك مع هذا البحث إلا في ذكر موضع واحدٍ فقط، وكذلك فإنه لم يُعنَ بتحريره ودراسته ومناقشته كما جرى في هذا البحث.

2. استدراكات شيخ زاده في حاشيته على البيضاوي في بعض علوم القرآن، للباحث: خضر قزق، رسالة دكتوراه - جامعة اليرموك، عام 2012م.

وقد تطرَّق الباحث كذلك لذكر شيءٍ من مشكل القرآن، إلاَّ أنه لم يأتِ على المواضع التي حواها هذا البحث، وكذلك فإن هدف دراسته: إبراز الاستدراك دون الدراسة.

3. دراسة مقارنة بين منهجي البيضاوي وأبي حيان الأندلسي في القرآن الكريم: الجزء الأول من القرآن
 الكريم أنموذجاً، للباحث: جابر إشطيط، رسالة ماجستير- جامعة مؤتة، عام 2016م.

4. مخالفات البيضاوي للزمخشري في علوم القرآن، للباحثين: خالد الشوحة وأحمد قطناني، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مجلد (12)، عدد (4)، 1438هـ- 2016م.

وهذان البحثان تناولا شيئاً من علوم القرآن بالدراسة، ولم يكن مشكل القرآن ضمن تلك العلوم المدروسة.

#### ■ منهج البحث وإجراءاته:

سلكت في كتابة هذا البحث: المنهج الاستقرائيّ، التَّحليليّ، الاستنباطيّ؛ وفق ما يلي:

- 1. استقراء تفسير البيضاويّ-رحمه الله- -في حدود الدراسة- لاستخراج مواضع مشكل القرآن.
  - 2. تضمين عناوين المطالب الآيات التي وقع فيها موهم التعارض مع غيرها.
  - 3. إيراد قول البيضاويّ-رحمه الله- ، ومن ثَمَّ بيان وجه الإشكال الموهم للتعارض.
- 4. دراسة قول البيضاويّ-رحمه الله- في توجيه الإشكال ومقارنته مع أقوال غيره من المفسرين ومصنّفي كتب مشكل القرآن، ومن ثمّ بيان الوجه الرّاجح.
- 5. اعتمدت في كتابة الآيات على الرسم العثماني؛ فأكتب الآية متبوعةً باسم السورة، ورقم الآية،
  بين معكوفين، هكذا [].
  - 6. الأحاديث الواردة في البحث كلُّها صحيحة؛ فاكتفيت بتخريجها من الصَّعيحين.
    - 7. لم أترجم للأعلام الواردة أسماؤهم؛ مراعاةً للاختصار وتجنباً للإطالة.
      - 8. ذيَّلت البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

### ■ خطة البحث:

يتكون هذا البحث من: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثم فهرس المصادر. المقدمة، وفيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وأهدافه، وحدود البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وإجراءاته، ثم خطة البحث.

التمهيد: التعريف بالبيضاوي وتفسيره (أنوار التنزيل)، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: التعريف بالبيضاويّ.

المسألة الثانية: التعريف بتفسير أنوار التنزيل.

المبحث الأول: مفهوم مشكل القرآن عند المفسرين وأهمية دراسته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف مشكل القرآن.

المطلب الثاني: نشأة علم مشكل القرآن وأهمية دراسته.

المبحث الثاني: الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض في سورتي الذاريات والطور، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موهم التعارض في قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعَبُدُونِ ۞ ﴾ [الذاريات].

المطلب الثانى: موهم التعارض في قوله تعالى: ﴿ وَأَصْبِرُ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [الطور: 48].

المبحث الثالث: الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض في سورة النَّجم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موهم التعارض في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ ٱلْهَوَيَ ۚ ۚ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۞ ﴾ [النجم].

المطلب الثاني: موهم التعارض في قوله تعالى: ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿ النَّجِم ].

الخاتمة، وفيها: أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

#### التمهيد:

### التعريف بالبيضاويّ وتفسيره (أنوار التنزيل)

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: التعريف بالبيضاويّ.

البيضاويّ -رحمه الله- من الأعلام المعروفين؛ لذا وجب في ترجمته الاقتضاب، بما يناسب المقام، وذلك كما يلى:

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه، هو: عبد الله بن عمر بن مُحمَّد بن عليّ، أبو الخير، القاضي، ناصر الدّين، الشّيرازيّ<sup>(2)</sup>، البيضاويّ<sup>(3)</sup>، الشافعيّ<sup>(4)</sup>.

ولم أقف على من ذكر سنة ودلاة البيضاويّ، غير أنَّ الزركلي ذكر: أنه ولد في مدينة البيضاء بفارس<sup>(5)</sup>.

ويظهر من سيرته: أنه نشأ نشأةً صالِحةً بين أسرةٍ كريمة كانت تُعنَى بالعلم والعبادة؛ فأبوه إمام الدِّين كان قاضيَ قضاةٍ شيراز، وهو من أوائل شيوخه الذين أخذ عنهم، وعليه تفقّه في العلوم الشرعية والنقلية (6).

<sup>(2)</sup> الشِّيرازِيّ: هذه النسبة إلى شِيراز، وهي قَصَبة فارس, ودار الملك بها. الأنساب, السمعاني (218/8).

<sup>(3)</sup> البيضاويّ: هذه النسبة إلى بيضاء, وهي بلدةٌ من بلاد فارس. الأنساب, السمعاني (397/2).

 $<sup>^{(4)}</sup>$  ينظر: طبقات الشافعية الكبرى, السبكي (157/8).

<sup>(&</sup>lt;sup>5</sup>) الأعلام, الزركلي (110/4).

<sup>(6)</sup> ينظر: السلوك في طبقات العلماء والملوك, الجُنْدي (436/2).

ومما يظهر مكانته العلمية: أنه دخل مدينة من مدن فارس وقد عقد بها مجلس لأحد الفضلاء بمجلس وزيرها، فأورد عليهم مسألة زعم أنَّ أحداً من الحاضرين لا يستطيع الإجابة عنها، إلا أنَّ البيضاويِّ حلَّ تلك المسألة وأجاب عنها، وأورد عليه إيراداً عجز عن الإجابة عنه؛ فأقامه الوزير وأدنى البيضاويّ حرحمه الله- (7).

وكانت وفاته سنة (685هـ) على الأشهر وقول الأكثر<sup>(8)</sup>، وقيل: توفي سنة (691هـ)<sup>(9)</sup>.

# المسألة الثانية: التعريف بتفسير (أنوار التنزيل).

هذا التفسير سَمَّاه مؤلفه: "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" (10)، وهو تفسيرٌ متوسِّط الحجم، جمع فيه مؤلفه بين التَّفسير، وشروط المفسِّر، وابتدأ بمقدمة بيَّن فيها: فضل علم التَّفسير، وشروط المفسِّر، والباعث له على تأليف الكتاب، وما أودعه فيه من طرق التَّفسير (12).

ومجمل منهج البيضاوي-رحمه الله- في تفسيره: أنه يبتدئ تفسير السورة ببيان كونها مكيّة أم مدنيّة، ثم يذكر عدد آياتها، وبعدها يشرع في تفسير السورة آيةً آيةً، مستعيناً بجملةٍ من أنواع علوم التفسير المختلفة (13)، ويختتم تفسير كلّ سورةٍ بذكر ما ورد من فضلها في السنة النبوية (14).

وتظهر قيمة هذا الكتاب العلمية في قول الزرقانِيُّ-رحمه الله-:"وأما تفسير البيضاويّ: فهو كتابٌ جليلٌ دقيق، جمع بين التَّفسير والتَّأويل، على قانون اللُّغة العربية"(15).

\*\*

<sup>(7)</sup> ينظر: طبقات الشافعية, السبكي (158/8).

 $<sup>\</sup>binom{8}{1}$ ينظر: طبقات الشافعية, ابن قاضي شهبة (172/2).

<sup>(</sup> $^{9}$ ) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغوبين والنحاة, السيوطي ( $^{51/2}$ ).

ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل, البيضاوي (23/1).

<sup>(11)</sup> أي: جمع فيه بين النفسير بالمأثور والنفسير بالرَّأي -كما بيَّن في مقدمته-؛ ولذلك فهو معدودٌ في أهم كتب النفسير بالرأي المحمود. ينظر: أنوار التنزيل, البيضاوي (23/1).

<sup>(12)</sup> ينظر: أنوار التنزيل, البيضاوي (23/1).

<sup>(13)</sup> ينظر: أنوار التنزيل, البيضاوي (23/1).

<sup>(14)</sup> وهذا الاختتام مما انتقد عليه -رحمه الله-.؛ فإنَّ تلك الأحاديث تعود إلى حديثٍ موضوع مكذوب. ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي, السيوطى (340/1).

<sup>(</sup> $^{15}$ ) مناهل العرفان في علوم القرآن, الزرقاني ( $^{2}$ ).

#### المبحث الأول:

#### مفهوم مشكل القرآن عند المفسرين وأهمية دراسته

وفيه مطالبان:

المطلب الأول: تعريف مشكل القرآن.

بما أن مصطلح مشكل القرآن مركَّبٌ من جزأين؛ فالأنسب تعريف جزأيه لغةً واصطلاحاً، ومن ثمَّ بيان مفهومه عند المفسرين كمصطلح مركَّب، وذلك كائنٌ فيما يلى:

المشكل في اللُّغة: الأمر المشتبه الذي لم يتبيَّن المراد منه؛ ف: "الشَّين والكاف واللام: مُعظَمُ بابه المماثلة؛ تقول: هذا شَكْلُ هذا، أي: مِثْلُهُ، ومن ذلك يقال: أمرٌ مُشْتَبِهٌ، أي: هذا شَابَه هذا، وهذا دخل في شَكْل هذا "(16).

ويستفاد مما سبق: أن الْمُشْكِلَ والْمُتْشَابِهَ قرينان، من حيث وقوعُهُما في التَّشَابُهِ وعدم التَّمانِ (17).

# والْمُشكِلُ في الاصطلاح:

المراد بالمُشكلِ في اصطلاح علماء التفسير وعلوم القرآن: كلُّ إشكالٍ يطرأ على الآية، سواءً كان من جهة اللَّفظ أو المعنى، أو من جهة توهمُّم تعارض (18).

والقرآن في اللُغة: اختلف في لفظه هل هو مُشتَقِّ أم لا؟ فذهب جماعة إلى كونه ليس مشتقاً، وأنه اسم وليس بمهموز، وهو غير مشتقً من قَرَأْتُ، ولكنه اسم للقرآن مثل التَّوراة والإنجيل؛ فيهمز قرأتُ ولا يهمز القرآن (19).

وذهب آخرون إلى إثبات الاشتقاق فيه؛ فهو عندهم "مُشتَقٌ من القَرْوِ، وهو الجمع، أو: أن يَخرُجَ القارئُ من آيةٍ إلى آية "(<sup>20)</sup>.

والقرآن في الاصطلاح: كلامُ الله تعالى، المُعْجِزُ، المنزَّل على خاتم الأنبياء، المنقول إلينا بالتواتر، المتعبَّدُ بتلاوته، والمُتحدَّى بأقصر سورةٍ منه (21).

<sup>(16)</sup> مقاييس اللغة, الرازي (3/ 204), مادة: "شكل".

<sup>(</sup> $^{17}$ ) ينظر: تأويل مشكل القرآن, ابن قتيبة (ص: 68).

<sup>(18)</sup> ينظر: الإتقان في علوم القرآن, السيوطي (88/3)؛ ومشكل القرآن الكريم (بحث حول استشكالات المفسرين لآيات القرآن الكريم), المنصور (ص: 54).

<sup>(19)</sup> ينظر: الإتقان, السيوطي (182/1).

<sup>(&</sup>lt;sup>20</sup>) مجمل اللغة, الرازي (ص: 750), مادة: "قرأ".

<sup>(</sup> $^{21}$ ) نفحات من علوم القرآن, معبد (ص: 11).

وأما مفهوم مشكل القرآن بالنَّظر إليه كلفظٍ مركَّب؛ فيقصد به عند المفسرين: ما غُمَضَ فِيْ الفهم وخَفِيَ على المرء، أياً كان سبب غُمُوضِهِ وخَفائِه (22).

\*\*\*

المطلب الثاني: نشأة علم مشكل القرآن وأهمية دراسته.

تعود نشأة علم مشكل القرآن إلى عهد النّبوة، ويدلُّ لذلك: حديث ابن مسعود الله قال: لَمَّا نزلت: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام: 82]؛ شقَّ ذلك على المسلمين؛ فقالوا: يا رسول الله، أينًا لا يظلمُ نفسه؟ قال: «لَيْسَ ذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ وَهُو يَعِظُهُ: ﴿ يَنْجُنَى لَا تُشْرِكُ بِاللّمِ اللّهِ اللّهِ اللهِ القمان]» (23).

ففي هذا الحديث: وقوع الإشكال لدى الصحابة وسؤالهم النَّبِيَّ عنه؛ حيث التبس عليهم المعنى العامِّ بالخاص؛ وهذا يدلُّ على أنَّ السؤال عن المشكل قديم؛ إذ كلُّ ما لا يُفهَمُ مشكلٌ.

وتظهر أهمية دراسة مشكل القرآن الكريم في نواحٍ عديدة، أستخلص بعضها من الحديث السابق:

- 1. حلُّ الإشكال الواقع في حكم المسألة المتعلقة بالنصّ المشكل؛ فقد دلَّ الحديث "على أن الظلم الذي هو دون الشرك، لا يبلغُ مبلغَ الشرك في سلب الأمنِ والاهتداء"(<sup>24)</sup>، وأما فهم الصحابة الله النصِّ الآية فكان على عكس ذلك.
- إزالة ما وقع في النَّفس من ضيقٍ وحرج؛ ولذلك ورد في بعض روايات الحديث: قول ابن مسعود هي بعد إجابة النَّبيِّ هي لهم عن هذا الإشكال: "فطابَتْ أنفسنُنا" (25).

### \*\*\*

<sup>(&</sup>lt;sup>22</sup>) ينظر: تأوبل مشكل القرآن, ابن قتيبة (ص: 68).

<sup>(23)</sup> أخرجه البخاري, كتاب أحاديث الأنبياء, باب قول الله تعالى: ﴿ وَلَقَدَ ءَاتَيْنَا لُقَمَنَ ٱلْلِكُمْةَ أَنِ ٱشْكُرُ بِيَّهِ ﴾ [لقمان: 12], (163/4) برقم: (3429).

<sup>(24)</sup> البعث والنشور, البيهقي (ص:88).

<sup>(&</sup>lt;sup>25</sup>) المسند للشاشي, (353/1) برقم:(337).

#### المبحث الثاني:

### الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض في سورتي الذاريات والطور

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موهم التعارض في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقُتُ ٱلِجِّنَ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعَبُدُونِ ۞ ﴾ [الذاريات].

قال البيضاويّ-رحمه الله-:"لَمَّا خلقهم على صورةٍ متوجّهةٍ إلى العبادة مُغلّبةٍ لها؛ جعل خلقهم مُغياً بها مبالغة في ذلك، ولو حُمِلَ على ظاهره، مع أنَّ الدَّليل يَمنعه لنا في ظاهر قوله: ﴿ وَلَقَدَ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْإِنِي وَلَقِدَ اللهُ على على على على عناه: إلا لأمرهم بالعبادة، أو ليكونوا عباداً لِي "(26).

# ■ وجه الإشكال الموهم للتعارض:

ظاهر الآية موضع الدراسة يدلُّ على أنَّ الله وَ خلق جميع خلقه لعبادته، وقد وُجِدَ من ظواهر الآيات ما ينافيه، وذلك ظاهر قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدُ ذَرَأْنَا لِجَهَنَمَ كَثِيرًا مِّنَ لُلِّنِي ۖ ﴾؛ لأنَّ مَنْ خُلِقَ لجهنم لا يكون مخلوقاً للعبادة (27).

# ■ الدراسة:

هذه الآية من مشكل القرآن الذي وقع فيه اختلاف للعلماء كثيرٌ، لكن عند التأمل والتحقيق؛ فإنَّ بعض هذه الأقوال يمكن ضمُّها إلى بعض، وستتناول الدراسةُ الأوجهَ التي أوردها البيضاويّ- رحمه الله- ، وبعضَ الأوجهِ المشهورة المذكورة في هذا المقام.

القول الأول: أنَّ وقوع الحصر على العبادة جاء لاعتبار ما خلقه الله على النفوس من الاستعداد للعبادة والقيام بها؛ فجعل ذلك غاية الخلق مبالغة في التشبيه بالغاية.

وهذا القول هو الذي اختاره البيضاويّ-رحمه الله-، ورأى امتناع حمل الآية على ظاهرها؛ لمعارضته لظاهر قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدَ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ لَلِّنِ وَٱلْإِنسِ ﴾، وهو أيضاً اختيار ابن عطية، والألوسيّ (28) -رحمهما الله-.

<sup>(</sup> $^{26}$ ) أنوار التنزيل, البيضاوي (151/5).

<sup>(27)</sup> ينظر: أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل, الرازي (ص:489).

<sup>(28)</sup> ينظر: المحرر الوجيز, ابن عطية (183/5)؛ وروح المعاني, الألوسي (21/14).

واستدلَّ ابن عطية-رحمه الله- بقوله ﷺ: «اعملُوا فَكُلِّ مُيسَّرٌ لِما خُلِقَ لَهُ» (<sup>29)</sup>، ووجه الدلالة عنده: أن الإعداد في خلق الجن والإنس إنَّما هو للعبادة، لكنَّ بعضهم تكسبُ صرفَ نفسه عن ذلك (<sup>30)</sup>.

والذي يظهر عند التأمُّل: أنَّ الحديث لا دلالة له على ما ذكر، بل على عكسه، وبيان ذلك في تمام الحديث: «أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهلِ السَّعَادَةِ، فيُيسَّرُ لِعَمَلِ أَهلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهلِ الشَّقَاءِ فيُيسَّرُ لِعَمَلِ أَهلِ العَبْدة في خلق الجن والإنس.

القول الثاني: أنَّ معنى: ﴿ إِلَّا لِيَعَبُدُونِ ﴾ إلا لأَمْرهم بالعبادة، اختاره الزَّجَّاج، قال: المعنى: وما خلقت الجنَّ والإنس إلا لأدعوهم إلى عبادتي، وأنا مريدٌ العبادة منهم، يعنى: من أهلها "(31).

قال القرطبيُّ-رحمه الله-: "ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَمِ رُوّا إِلَّا لِيَعَبُ دُوّا إِلَا هَا وَحِدًا لَآ إِلَا هُو ﴾ [التوبة: 31] "(32)، ووجه الدلالة فيه: الإعلام بأنَّهم خلقوا للأمر التَّكليفيّ الطلبيّ دون الأمر الإراديّ، وإلا لم يتخلَف المرادُ عن الإرادة (33).

القول الثالث: أنَّ معنى: ﴿ إِلَّا لِيَعَبُدُونِ ﴾ إلا ليكونوا عباداً لِي، وهذا القول نسبه الباقلانِيُّ-رحمه الله إلى أهل التفسير، ثم قال: "أي: لكي يعبدون؛ وكلُّ (كي) من الله تعالى فهي نافذة واجبة، وإن كانت غير نافذة ولا واجبة من المخلوقين في جميع الأحوال "(34).

ويظهر عند التأمل: أنَّ هذا القول جارٍ على معنى القول السابق؛ لأنَّ الخلق لن يكونوا عباداً لله كَلَّ الا بأمره، ثم إذا وقع ذلك الأمر: فمنهم من يسعد بالانقياد والطَّاعة، ومنهم من يشقى بالتمرُّد والمعصية؛ فاتفقت دلالة القولين.

القول الرابع: أنَّ قوله تعالى: ﴿ إِلَّا لِيَعَبُدُونِ ﴾ عامٌّ أريد به الخصوص، قال الثوريّ-رحمه الله- في معناه: "مَنْ خُلِقَ للعبادة" (35)؛ ونسب الواحديُّ-رحمه الله- هذا القول إلى عموم المفسرين (36).

<sup>(&</sup>lt;sup>29</sup>) أخرجه البخاري, كتاب تفسير القرآن, باب ﴿فَسَنُيسَرُ وُلِلْغُسْرَيٰ ۞﴾ [الليل], (171/6) برقم:(4949).

<sup>(30)</sup> ينظر: المحرر الوجيز, ابن عطية (183/5).

<sup>(31)</sup> ينظر: معاني القرآن وإعرابه, الزجاج (58/5).

 $<sup>(^{32})</sup>$  الجامع لأحكام القرآن, القرطبي  $(^{32})$ .

<sup>(33)</sup> روح البيان, الإستانبولي (178/9).

<sup>(34)</sup> الانتصار للقرآن, الباقلانييّ (673/2).

<sup>(35)</sup> جامع البيان, الطبري (444/22).

<sup>(36)</sup> ينظر: التفسير الوسيط, الواحدي (181/4).

ومن الحجة عند هؤلاء: أنَّ قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدُ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلِجِّنِ وَٱلْإِنسِ ﴿ دَالٌ على الرَّادة الخصوص فِي قوله: ﴿ إِلَّا لِيَعَبُدُونِ ﴾؛ لأنَّ مَنْ خُلِقَ لجهنم لا يكون مخلوقاً للعبادة (37).

والجواب عن هذا: أنه تقرَّر في الأصول: أنَّ الأصل بقاء العامِّ على عمومه، إلا إذا وجد ما يُخصِّصه (38)، ولم يرد دليل يخصُّه هنا؛ فلا وجه لقصر معنى الآية على المؤمنين، مع إمكان حملها على غيرهم، كما سيأتي.

# ■ الترجيح:

الراجح من الأقوال السابقة هو القول الثاني؛ فإنه القول الذي يمكن به الإجابة على العلَّة التي أوردها أصحاب القول الأول والقول الرابع، وبها امتنعوا من حمل الآية على عمومها.

وبهذا الجمع يزول الإشكال الوارد في هذه الآية ، وتبقى الآية على عمومها ، وبه يظهر: أنَّ ما اختاره البيضاويّ-رحمه الله- لدفع الإشكال قولٌ مرجوح ، والله تعالى أعلم.

\*\*\*

<sup>(&</sup>lt;sup>37</sup>) ينظر: أنموذج جليل, الرازي (ص:489).

 $<sup>^{(38)}</sup>$  ينظر: المسودة في أصول الفقه, آل تيمية (ص:111).

<sup>(39)</sup> ينظر: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب, الشنقيطي (ص:121).

المطلب الثاني: موهم التعارض في قوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرُ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ۗ وَسَبِّحْ بِحَمَّدِ رَبِّكَ ﴾ [الطور: 48].

قال البيضاويّ-رحمه الله-:"﴿ فَإِنَّكَ بِأُعَيُنِنَا ﴾ في حفظنا (<sup>(40)</sup>؛ بحيث نراك ونكلؤُك، وجَمَعَ العينَ لجمع الضَّمير، والمبالغة بكثرة أسباب الحفظ" (<sup>(41)</sup>.

# ■ وجه الإشكال الموهم للتعارض:

### ■ الدراسة:

لم يختلف أهل التفسير وأهل الإعراب في أنَّ جمع العين في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّكَ بِأُعَيُنِنَا ﴾ أتى ليوافق نون الجمع المضافة إليه (42)، وهذا يعود إلى التركيب اللَّفظي، واختلفوا في تعيين المعنى المراد من ذلك على أقوال:

القول الأول: أنَّ معنى الجمع مبالغة في مقابلة كثرة أسباب الحفظ، وهذا قول البيضاويّ، وعليه يدلُّ قول الرازيّ-رحمه الله- ، وغيره.

يقول الرازيُّ-رحمه الله-: "وأمَّا<sup>(43)</sup> من حيث المعنى: فلأنَّ الحفظ ههنا<sup>(44)</sup> أتَّمَّ؛ لأنَّ الصبر مَطيَّة الرحمة بالنَّبيِّ ﷺ؛ حيث اجتمع له النَّاس، وجمعوا له مكايد، وتشاوروا في أمره "(<sup>45)</sup>.

وهذا القول يرد عليه أمران:

أنَّه قول مبنِيٌّ على نفي صفة العين لله ﷺ (46)؛ فلمَّا أوَّلَها أصحاب هذا القول إلى معنى الحفظ والرعاية؛ جرى قولهم على ما ذهبوا إليه.

<sup>(40)</sup> هذا تأويلٌ ظاهر, وهو من باب تفسير صفة العين بلازمها, مع العدول عن إثباتها لله على كما يليق به.

 $<sup>\</sup>binom{41}{1}$  أنوار التنزيل, البيضاوي (156/5).

ينظر مثلاً: الدر المصون, الحلبي (80/10)؛ والتحرير والتنوير, ابن عاشور (84/27).

<sup>(&</sup>lt;sup>43</sup>) (أمًا) هنا جاءت للتقسيم: حيث بيَّن أولاً سبب الجمع من حيث اللَّفظ, ثم بيَّن سببه هنا من حيث المعنى.

<sup>(44)</sup> أي: مقابلةً لما جاء في حقِّ موسى المنه في سورة طه, وذلك قول الله عن ﴿ فَسَنُيسِّرُ وُ لِلْعُسْرَىٰ ۞ ﴾ أ. ينظر: مفاتيح الغيب, الرازي (229/28).

<sup>(&</sup>lt;sup>45</sup>) مفاتيح الغيب, الرازي (229/28).

<sup>(&</sup>lt;sup>46</sup>) تقدم بيان ذلك في كلام البيضاوي ~.

2. عدول أصحابه عن معنى التَّعظيم والتَّفخيم، وهو أظهر مما أشاروا إليه، وهو اللائق في هذا المقام الذي يتطلَّب النُّصرة والحماية من أذى الأعداء، أن يصدر ذلك من عزيزٍ عظيم، وهذا ألصق بضمير العظمة ﴿ بِأَعَيُنِنَا ﴾.

يقول الثعالبيُّ-رحمه الله-:"جمع الأعين للعظمة لا للتَّكثير، كما قال عزَّ من قائل: ﴿فَنِعُمَ اللهُ عَنْ مَن قائل: ﴿فَنِعُمَ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ ا

القول الثاني: أنَّ معنى جمع العين: الدلالة على المبالغة في الحفظ؛ كأنَّ معه من الله تعالى حُفًاظاً يكلؤُونَهُ بأعينهم، وإليه ذهب البقاعيّ-رحمه الله- ، قال: ﴿فَإِلَّكُ بِأَعْيُنِنا ﴾ إشارةٌ إلى أنه محفوف بالجنود الذين رؤيتهم من رؤيته سبحانه؛ فهو مَكلوءٌ مُرعًى به وبجنوده، وفاعلٌ في حفظه فعل مَنْ له أعينٌ مُعيطةٌ بمحفوظه من كلِّ جهةٍ من جهاته "(48).

وهذا القول يرد عليه ما ورد على القول الأول(49).

القول الثالث: أنَّ جمع العين في قوله تعالى: ﴿ بِأَعُيُنِنَا ﴾ للدَّلالة على العظمة والتَّفخيم، وهذا اختيار الرَّازيّ-رحمه الله-: "، قال: فإن قيل: ما معنى الجمع في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّكَ بِأَعُيُنِنَا ﴾؟ قلنا: معناه التَّفخيم والتَّعظيم، والمراد: بحيث نراك ونحفظك، ونظيره في معنى العين قوله تعالى: ﴿ وَلَتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴿ وَلَيُّ مُنَى العين قوله تعالى: ﴿ وَلَتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ [طه]، ونظيره في الجمع للتفخيم والتعظيم قوله تعالى: ﴿ جَرِى بِأَعَيُنِنَا ﴾ [القمر: 14] "(٥٥). ولوضوح هذا الاستعمال اللغويُّ وأنه الأصل في مثل هذه المواضع؛ لم يتعرَّض له كثيرٌ من المفسرين في هذا الموضع (٤٦).

# ■ الترجيح:

الرَّاجِح من هذه الأقوال هو: القول الثالث، الجاري على أصل الاستعمال اللغويّ، وعلى مذهب أهل السنة والجماعة في إثبات العين لله و على ما يليق به، وبه يتبيَّن: أنَّ ما ذهب إليه البيضاويّ-رحمه الله-:" في توجيه الْمُشْكِل الوارد في هذه الآية ليس بسديد، والله تعالى أعلم.

<sup>(&</sup>lt;sup>47</sup>) الجواهر الحسان في تفسير القرآن, الثعالبي (282/3)؛ ومن المؤسف: أنه كذلك تأوَّل صفة العين لله ﷺ, ولم يُجْرِهَا على ظاهرها.

<sup>(</sup> $^{48}$ ) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور, البقاعي ( $^{48}$ ).

<sup>(&</sup>lt;sup>49</sup>) يقول البقاعي (كما في نظم الدرر 283/9) في قوله تعالى: ﴿وَالصِّنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعَيْنِنَا﴾ [هود: 37]: "جمع مبالغة في الحفظ والرِّعاية, على طريق التَّمثيل"؛ فأجراه على طريقة التمثيل ونفى الحقيقة, وهو تأويلٌ ظاهر.

<sup>(&</sup>lt;sup>50</sup>) أنموذج جليل, الرازي (ص:492).

ينظر مثلاً: جامع البيان, الطبري (488/22)؛ ومعاني القرآن وإعرابه, الزجاج (68/5)؛ وتفسير القرآن العظيم, ابن كثير (51/48). (438/7)

#### المبحث الثالث:

# الآيات التي يوهم ظاهرها التعارض في سورة النَّجم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موهم التعارض في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۞ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۞ ﴾ [النحم].

قال الإمام البيضاويّ-رحمه الله-: " ﴿ إِنَّ هُوَ ﴾ ما القرآنُ، أو الذي ينطِقُ به ﴿ إِلَّا وَحَىُّ يُوحَىٰ ﴾ أي: إلا وحيّ يُوحِيهِ الله إليه؛ واحتجَّ به من لَم يرَ الاجتهاد له، وأجيب عنه: بأنه إذا أُوحِيَ إليه بأن يجتهد؛ كان اجتهادُهُ وما يستند إليه وحياً، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ذلك حِينَئِذٍ يكونُ بالوحي لا الوحيّ (52).

## ■ وجه الإشكال الموهم للتعارض:

وجه الإشكال في هذا الموضع يوضِّحه قول الشنقيطي-رحمه الله-: "قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْمَوَىٰ ۚ يَ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحَى ۗ يُوحَىٰ ﴾ هذه الآية الكريمة تدلُّ بظاهرها على أن النَّبيُّ ﷺ لا يجتهد في شيء، وقد جاءت آياتٌ أُخَرُ تدلُّ على أنه ﷺ ربَّما اجتهد في بعض الأمور، كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَيْنَتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة: 43] "(53).

### ■ الدراسة:

اختلف أهل التفسير والأصول (54) في توجيه الإشكال الوارد في هذا الموضع على قولين:

القول الأول: أنَّ النبي ﷺ لا يجوز له الاجتهاد ، وإذا اجتهد فإنَّما يكون ذلك من قِبَل الوحي لا الاجتهاد ، وهذا الذي يدلُّ عليه قول الإمام البيضاويّ-رحمه الله- ، وهو قول جمهور الأشعرية ، وأكثر المعتزلة (55).

<sup>(</sup> $^{52}$ ) أنوار التنزيل, البيضاوي ( $^{57}$ ).

<sup>(53)</sup> دفع إيهام الاضطراب, الشنقيطي (ص:223).

<sup>(&</sup>lt;sup>54</sup>) إنّما ذكرت أهل الأصول هنا: لأنّ أصل إيراد هذه المسألة واقع عند أهل الأصول, وإنّما ذُكِرَت في التقسير تبعاً لذلك. ينظر: الإشارات الإلهية, الطوفي (ص:177), والتحرير والتنوير, ابن عاشور (94/27).

<sup>(&</sup>lt;sup>55</sup>) ينظر: المعتمد في أصول الفقه, لأبي الحسين المعتزلي (242/2), وغرائب القرآن ورغائب الفرقان, النيسابوري (36/5), والوجيز في أصول الفقه الإسلامي, الزحيلي (347/2).

ويرد على هذا القول أمور، منها:

الأول: أنَّ سياق الآية واردِّ في الردِّ على الكافرين القائلين بأنَّ القرآن من عند النبيِّ ، فردً الله الله على منع عنده الآية؛ إثباتاً بأنَّ القرآن وحيِّ من عنده الله على منع الآية القرآن وحيِّ من عنده الآية القرآن وحيًّ من عنده الآية على منع الآية على منع الآية على منع الآية القرآن وحيًّ من عنده القرآن وحيً القرآن وحيًّ من عنده القرآن وحيًّ من عنده القرآن وحيً من عند القرآن وحيً من عنده القرآن وحيً من عند القرآن و

الأمر الثاني: أنّ الله تعالى إذا سوَّغ لنبيه ﷺ الاجتهادَ؛ كان الاجتهادُ وما يَسْتَندُ إليه كلَّه وحياً لا نُطقاً عن الهوى، قاله الزمخشريّ-رحمه الله- (<sup>57)</sup>.

وأجاب الإمام البيضاويّ-رحمه الله- عن هذا الإيراد بـ: أنَّه إذا كان كذلك؛ كان الاجتهاد صادراً بأمر الوحى، ولا يصحُّ أن يكون هو وحياً (58).

والجواب عن هذا: أنَّ الاجتهاد إذا صدر من النَّبِيِّ فلا يخلو إمَّا أنْ يُقرَّ عليه، أو يُنَبَّه إلى الصواب فيه؛ فهو في كلا الحالتين في حكم الوحي؛ أما الحالة الأولى: فلإقرار الله تعالى له، وأما الثانية: فلتصويب الله إيَّاه (69).

الأمر الثالث: ورود النصوص الكثيرة في السنة الدالَّة على وقوع الاجتهاد من النَّبِيِّ ﴿ (60)، منها: قوله ﴿ لمَن سأله عن وجوب الحجِّ أكلَّ عام هو؛ قال: «لَوْ قُلتُ: نَعَم؛ لَوَجَبتْ ﴾ (61).

القول الثاني: أنَّ وقوع الاجتهاد من النَّبِيِّ ﷺ في المسائل الشرعية جائزٌ، وهو واقعٌ، وهذه الآية ليس فيها دليلٌ على المنع، وهذا مذهب جمهور العلماء (62).

يقول الشنقيطي-رحمه الله-:"الذي يظهر: أنَّ التَّحقيق في هذه المسألة: أنه ﷺ ربَّما فعل بعض المسائل من غير وحي في خصوصه؛ وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحُيُّ يُوحَىٰ ﴾ يعني: أنَّ كلَّ ما يبلُغه عن الله؛ فهو وحيٌ من الله، لا بهوى ولا بكذب ولا افتراء"(63).

<sup>(56)</sup> ينظر: جامع البيان, الطبري (497/22), والفصول في الأصول, الجصاص (243/3).

ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل, الزمخشري (418/4).

<sup>(&</sup>lt;sup>58</sup>) ينظر: أنوار التنزيل, البيضاوي (157/5).

<sup>(&</sup>lt;sup>59</sup>) ينظر: تفسير القرآن, السمعاني (395/3), الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم, القصير (ص:443).

<sup>(60)</sup> ينظر: الإشارات الإلهية, الطوفي (ص:177), دفع إيهام الاضطراب, الشنقيطي (ص:224).

<sup>(&</sup>lt;sup>61</sup>) أخرجه مسلم في صحيحه, كتاب: الحج, باب فرض الحج مرةً في العمر (975/2), برقم:(1337).

<sup>(</sup> $^{62}$ ) ينظر: المسودة في أصول الفقه, آل تيمية (ص:507), والوجيز في أصول الفقه, الزحيلي ( $^{347/2}$ ).

<sup>(63)</sup> ينظر: دفع إيهام الاضطراب, الشنقيطي (ص:224).

### ■ الترجيح:

القول الرَّاجِح الذي تعضده الأدلة هو القول الثاني، وهو اختيار جمهور العلماء، وبه يتبيَّن: أنَّ الاحتجاج بهذه الآية لمنع وقوع الاجتهاد من النَّبِيِّ ، كما ذهب إليه الإمام البيضاويّ-رحمه الله-:" وغيرُهُ قولٌ مرجوحٌ، والله تعالى أعلم.

\*\*\*

# المطلب الثاني: موهم التعارض في قوله تعالى: ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿ وَالنَّجم ].

قال الإمام البيضاويّ-رحمه الله-:" ﴿ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ والمعنى: أنه لا يُؤاخَذُ أحدٌ بدنب غيره؛ ولا يُخالف ذلك قولهُ تعالى: ﴿ كَتَبْنَا عَلَى بَنِيَ إِسْرَآءِيلَ أَنَّهُ و مَن قَتَلَ نَفْسًا بِعَكْرِ نَفْسًا وَفَولهُ عَالَى: ﴿ كَتَبْنَا عَلَى بَنِيَ إِسْرَآءِيلَ أَنَّهُ و مَن قَتَلَ نَفْسًا بِعَكْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: 32]، وقوله عند «مَنْ سَنَّ سُئَةً سِيئَةً؛ فَعَليهِ وِزْرُها، وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بها إِلَى يَومِ القيامَةِ » (60)؛ فإن ذلك للدَّلالة، والتَّسبُّبِ الذي هو وزْرُهُ". وزْرُهُ".

# ■ وجه الإشكال الموهم للتعارض:

أنَّ الآية موضع الدراسة تدلُّ على أنَّه لا يُؤاخَذُ أحدٌ بذنب غيره مطلقاً، وآية القتل يدلُّ ظاهرها على: أنَّ القاتل المتعمِّد بدون موجبِ للقتل؛ يستوجب عليه إثم من قتل النَّاس جميعاً، وهكذا يدلُّ ظاهر الحديث على: أنَّ من سنَّ سنة سيئة؛ تَحمَّل وِزرَ نفسِهِ وَوِزرَ غيرِه، وفي ذلك مخالفة صريحة لظاهر الآية محل الدراسة.

# ■ الدراسة:

أجاب الإمام البيضاويّ-رحمه الله-:" على الإشكال الوارد في هذا الموضع من وجهين، أحدهما يتعلَّق بآيةٍ، والآخر بحديث:

أمَّا الذي يتعلق بالآية: فيعود إلى اختلاف المفسرين في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجُلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا ﴾، أم عَلَى بَنِيَ إِسْرَتِهِ يَلُ ﴾ يتعلّق بـ ﴿ كَتَبْنَا ﴾، أم يتعلّق بقوله في الآية التي قبله: ﴿ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّادِمِينَ ۞ ﴾، على قولين:

<sup>(64)</sup> أخرجه مسلم في صحيحه, كتاب: الزكاة, باب: الحث على الصدقة ولو بشق تمرة (119/2) برقم:(1017).

<sup>(&</sup>lt;sup>65</sup>) أنوار التنزيل, البيضاوي (161/5).

القول الأول: أنه يتعلَّق بـ ﴿ كَتَبَنَّا ﴾؛ فمعنى الكلام على هذا: بسبب جناية ابن آدمَ القاتلِ أخاه ظلماً؛ حكمنا على بني إسرائيل (66)، وهذا قول جمهور المفسرين، كما قال ابن عطية-رحمه الله- (67).

ويشهد لهذا القول النصُّ الصريح عن النبيِّ ، أنه قال: «لاَ تُقْتُلُ نَفْسٌ ظُلُماً؛ إِلاَّ كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ (68) مِنْ دَمِهَا؛ لأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ القَتْلَ (69)، أي: بسبب أنه أجرأ النَّاس على القتل، ويُجزَى على الإجراء لا على القتل (70)؛ وهذا معنى قول الإمام البيضاويّ-رحمه الله- السابق: فإنَّ ذلك للدِّلالة"، أي: حُمِّل أوزار القاتلين؛ لأنه سنَّ لهم القتل ودلَّهم عليه.

القول الثاني: أنه يتعلَّق بقوله: ﴿فَأَصَّبَحَ مِنَ ٱلنَّادِمِينَ ﴾، قال ابن الجوزي-رحمه الله-: "وقال قوم: الكلام متعلق بما قبله، والمعنى: فأصبح من النَّادمين من أجل ذلك، والأوَّل أصح "(71).

ويكفي في ردِّ هذا القول: أنه قولٌ مصادمٌ للحديث الصحيح عن النبيِّ ، وهو نصُّ صريح في هذه المسألة.

وأمَّا الذي يتعلق بالحديث: فإنَّ الإمام البيضاويّ-رحمه الله- قد حَمَل قولَهُ ﷺ: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً سيئَةً؛ فَعَليهِ وِزْرُهُا، وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بها» حمله على معنى السببيَّة، أي: أنَّ هذا فِعْلُهُ، لا فعلَ غيرِه، وذلك لأنَّه ابتدأ هذه السُنَّة السيَّنَة، وتبعه عليها غيرُه؛ فصار سبباً في الشرِّ؛ فالإثم جاءه من تسبّبه (٢٥).

وتبعه على ذلك: أبو السعود، والخفاجيّ (73)، وغيرهما -رحم الله الجميع-.

# ■ الترجيح:

الجواب عن الإشكال الوارد في هذا الموضع جرى من ناحيتين: الناحية التفسيرية، وقد جرى فيها قول الإمام البيضاويّ-رحمه الله- على القول الرَّاجح وهو قول الجمهور، وأما الناحية الحديثية فلم يقع فيها بين العلماء اختلاف، والله تعالى أعلم.

# \*\*\*

<sup>.(232/10)</sup> ينظر: جامع البيان, الطبري ( $^{66}$ )

<sup>(&</sup>lt;sup>67</sup>) المحرر الوجيز, ابن عطية (181/2)؛ وبنظر كذلك: تفسير الراغب الأصفهاني (330/4).

<sup>(68)</sup> الكِفْل -بالكَسْر-: الحَظُّ والنَّصِيب. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر, ابن الأثير (192/4).

<sup>(69)</sup> أخرجه البخاري في صحيحه, كتاب: أحاديث الأنبياء, باب: خلق آدم صلوات الله عليه وذريته (133/4) برقم:(3335).

<sup>(70)</sup> ينظر: مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار, الكجراتي (423/4).

ينظر: زاد المسير في علم التفسير, ابن الجوزي (539/1).

<sup>(72)</sup> ذخيرة العقبى في شرح المجتبى, الإثيوبي (44/23).

ينظر: إرشاد العقل السليم, أبو السعود (163/8), وعناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي, الخفاجي (93/7).

#### الخااتهة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الأنبياء والمرسلين، نبينا مُحمَّد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

ففي تمام هذا البحث أرصد أهمَّ النتائج والتوصيات التي عنَّت لي، وذلك فيما يلي:

# أولاً: النتائج:

- كلُّ ما غَمَضَ في الفهم وخَفِيَ على المرء؛ فهو من المشكل، بغضِّ النَّظر عن سبب غُمُوضِهِ وخَفائِه.
- ظهور عناية البيضاوي -رحمه الله- بمشكل القرآن، واجتهاده في كشفه والإجابة عنه، إلا أنَّ
  عبارته تغمض أحياناً؛ فلا يَسْتُبَينُ وجهُ الإشكال فيها.
- كلُّ موضعٍ أشار البيضاويّ-رحمه الله- إلى وجود إشكالٍ فيه؛ تابعه عليه غيره من المفسرين أو من المصنفين في كتب مشكل القرآن؛ فلم يشذّ في ذلك عنهم بشيءٍ.
- لم يصرح البيضاويّ-رحمه الله- في بعض المواضع بلفظ المشكل أو موهم التَّعارض أو نحوهما، لكنَّه يكتفى بذكر ما يعارض الآية ظاهراً؛ فيُستَدَلُّ بذلك على إشارته إلى الإشكال.
- تنوعت طرق تعامل البيضاويّ-رحمه الله- مع مشكل القرآن: ففي أغلبها يشير إلى وجود الإشكال، وفي الإشكال، وفي الإشكال، وفي المنطقة بذكر احتمالات أخرى.
- توافق اختيار البيضاوي -رحمه الله- في الإجابة على الإشكالات مع القول الرَّاجح في موضع واحد، وفي المواضع الثلاثة الأخرى كان قوله في الإجابة على الإشكال مرجوحاً.

# ثانياً: التوصيات:

- تخصيص رسالةٍ علمية تعنى بدراسة مشكل القرآن عند البيضاويّ-رحمه الله- في تفسيره؛ للوقوف على الكثير من النُّكت والفوائد المتعلقة بمشكل القرآن في خصوص هذا التفسير، غير ما توصَّلت إليه هذه الدراسة.
- طُرقُ التفسير النَّبويّ عند البيضاويّ-رحمه الله- في تفسيره بالبحث والدراسة؛ فهو من الموضوعات التي لم أقف لها على دراسةٍ علمية متخصّصة.
- إبراز مزيدٍ من علوم القرآن وأصول التفسير الواردة في هذا السّفر العظيم؛ حيث لم تتناول الدراسات السابقة في هذا الخصوص سوى النّزر اليسير جداً.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

#### فهرس المصادر والمراجع

#### القرآن الكريم.

- 1. ابن الأثير (1979): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت.
  - 2. ابن عاشور محمد الطاهر (1984): التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس.
- 3. ابن عطية عبد الحق بن غالب (1422): المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 4. ابن قاضي شهبة أبو بكر بن أحمد (1407): طبقات الشافعية، المحقق: عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت.
- 5. ابن قتيبة عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 6. ابن كثير إسماعيل بن عمر (1420): تفسير القرآن العظيم، المحقق: سامي سلامة، دار طيبة،
  الرياض.
- 7. أبو السعود محمد بن محمد: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
- 8. الإثيوبي محمد بن علي بن آدم (2003): ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، دار آل بروم للنشر والتوزيع.
  - 9. الإستانبولي إسماعيل حقى بن مصطفى: روح البيان، دار الفكر، بيروت.
- 10. الأصفهاني الحسين بن محمد (1999): تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد بسيوني، كلية الآداب، جامعة طنطا.
- 11. آل تيمية الجد عبد السلام والأب عبد الحليم والحفيد أحمد: المسودة في أصول الفقه، المحقق: محمد محيي الدين، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 12. الألوسي محمود بن عبد الله (1415): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: على عطية، دار الكتب العلمية، بيروت.
  - 13. الباقلانِيّ محمد الطيب (1422): الانتصار للقرآن، تحقيق: محمد القضاة، دار الفتح، عمَّان.
- 14. البخاري محمد بن إسماعيل (1422): صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النحاة.
- 15. البقاعي إبراهيم بن عمر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- 16. البيضاوي عبد الله بن عمر (1418): أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: المرعشلي، دار إحياء التراث العربى، بيروت.

- 17. البيهقي أحمد بن الحسين (1406): البعث والنشور، تحقيق: عامر الحيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت.
- 18. الثعالبي عبد الرحمن بن محمد (1418): الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد معوض، عادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
  - 19. الجصاص أحمد بن على (1994): الفصول في الأصول، وزارة الأوقاف الكويتية.
- 20. الجُنْدي محمد بن يوسف (1995): السلوك في طبقات العلماء والملوك، تحقيق: محمد الأكوع، مكتبة الإرشاد، صنعاء.
- 21. الخفاجي أحمد بن محمد: عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت.
- 22. الرازى أحمد بن فارس (1399): مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت.
- 23. الرازي أحمد بن فارس (1406): مجمل اللغة، تحقيق: زهير السلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 24. الرازي محمد بن أبي بكر (1413): أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، تحقيق: المطروديّ، دار عالم الكتب، الرياض.
- 25. الرازي محمد بن عمر (1420): مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- 26. الزجاج إبراهيم بن السري (1408): معاني القرآن وإعرابه، المحقق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت.
- 27. الزحيلي محمد مصطفى (2006م): الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- 28. الزُّرُقاني محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
  - 29. الزركلي خير الدين بن محمود (2002): الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت.
- 30. الزمخشري محمود بن عمرو (1407): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربى، بيروت.
- 31. السبكي عبد الوهاب بن تقي الدين (1413): طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: الطناحي، الحلو، دار هجر، مصر.
- 32. السمعاني عبد الكريم بن محمد (1962): الأنساب، المحقق: عبد الرحمن المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
- 33. السمعاني منصور بن محمد (1997): تفسير القرآن، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم الغنيم، دار الوطن، الرياض.

- 34. السمين الحلبيّ أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- 35. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (1394): الإتقان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل، الميئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- 36. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المحقق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، صيدا.
- 37. السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه: الفاريابي، دار طيبة، الرياض.
- 38. الشاشي الهيثم بن كليب (1410): المسند، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- 39. الشنقيطي محمد الأمين (1417): دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- 40. الطبري محمد بن جرير (1420): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- 41. الطويخ سليمان بن عبد القوي (1426): الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية، تحقيق: محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 42. العلي يوسف أحمد: البيضاوي ومنهجه في التفسير، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية فرع الكتاب والسنة، جامعة أم القرى.
- 43. القرطبي محمد بن أحمد (1384): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: البردوني، أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- 44. القشيري مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربى، بيروت.
- 45. القُصيِّر أحمد بن عبد العزيز (1430): الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، الرياض.
- 46. الكجراتي محمد طاهر بن علي (1967): مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.
- 47. الكرماني محمود بن حمزة: أسرار التكرار في القرآن، المحقق: عبد القادر عطا، دار الفضيلة، الرياض.
  - 48. معبد محمد أحمد (1426): نفحات من علوم القرآن، دار السلام، القاهرة.

49. المعتزلي محمد بن علي (1403): المعتمد في أصول الفقه، المحقق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت.

- 50. المنصور عبد الله بن حمد (1426): مشكل القرآن الكريم، بحث حول استشكالات المفسرين لآيات القرآن الكريم، دار ابن الجوزى، الرياض.
- 51. النيسابوري الحسن بن محمد (1416): غرائب القرآن ورغائب الفرقان المحقق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 52. الواحدي علي بن أحمد (1415): التفسير الوسيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، على معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.